مرشح نائب الرئيس بمواجهة فضيحة الهياكل الحديدية

٢٠٠ مدرسة سريعة البناء لم تنجز.. والبرلمان يستعد لمحاسبة الخزاعي

حين يتحدث المسؤولون عن حاجة البلاد إلى قرابة الستة آلاف مدرسة،نستنتج بأنها تعاني اكتظاظا لا مثيل له، وزيادة مفرطة بعدد الطلاب مقابل شحة بالبنايات.وفي زيارة بسيطة لاحدى مدارس شرق بغداد مثلا، ستجد الطلبة تزيد إعدادهم عن الـ٨٥ فردا في الصف الواحد ، يجلس معظمهم على الارض، ويضطرون في احيان كثيرة الى الوقوف لمشاهدة مايكتب على السبورة .
يرى مختصون أن ازدحام الطلبة في الصف الواحد يسبب انتقال الأمراض بين التلاميذ الصغار بشكل سريع، كما يؤثر الضجيج على الأذن والسمع لديهم، فضلا عن وضعية الجلوس الخاطئة التي تؤثر على عظام الأطفال.

□ تحقيق / وائل نعمة
عدسة: أدهم يوسف

من جانب اخر جاءت المنحة الايرانية بمشروع اسمي في حينها بالبناء السريع ، او الأبنية الجاهزة ، ليعزز وبشكل سريع عدد المدارس ويقلل من مشكلة الازدحام والمخاطر المترتبة على صحة الطالب ووضعه النفسي، وقد وضع وزير التربية السابق في حينها الحجر الاساس لهذا المشروع قبل ثلاث سنوات لتشييد مئة مدرسة بطريقة التنفيذ السريع في بغداد ومئة أخرى في المحافظات .

الخزاعي والمنحة الإيرانية

خضير الخزاعي ذكر في وقتها و خلال حفل الافتتاح في منطقة الشعلة: ان حاجة البلاد الى المدارس تبلغ اربعة الاف مدرسة في عموم المحافظات، مضيفا ان الوزارة توجهت لاتباع اسلوب البناء الجاهز كإجراء آني للحد من هذه المشكلة.
واشار الخزاعي الى ان مدة انجاز هذه المدارس لا تتجاوز الستة أشهر ، مشددا انها منخفضة التكاليف. كما وبين انه سيتم تجهيز المدارس حال انجازها بجميع المستلزمات والمواد المختبرية وأجهزة الحاسوب،و ذكر مدير المشروع المهندس سعد محمد ان هذه المدارس في بغداد ستتوزع بين جانبي الكرخ والرصافة بواقع ٢٤ مدرسة في الكرخ و٥٨ في جانب الرصافة، مضيفا انه سيتم تشييد ١٩ مدرسة ضمن قاطع تربية الكرخ الاولى و١٨ مدرسة في الكرخ الثانية وخمس مدارس ضمن مديرية تربية الكرخ الثالثة فيما سيتم تشييد ١٩ مدرسة ضمن قاطع الرصافة الاولى و٢١ للرصافة الثانية و١٨ ضمن قاطع تربية الرصافة الثالثة.وكشف مدير المشروع ان بناء هذه المدارس يعد الاول من نوعه في البلاد التي يتم تشييدها بأسلوب البناء السريع وباستخدام الهيكل الحديدي بدلا من الطابوق، مبينا ان أربع شركات تشترك في تنفيذ المشروع منها ثلاث محلية واخرى ايرانية بسعة ١٢ صفا لكل مدرسة التي تتألف من مبنى رئيس من ثلاث طبقات، إضافة الى مختبرات وغرف إدارية وبناية المجموعة الصحية وساحات رياضية.
واوضح مدير الابنية المدرسية في الوزارة بأن هذا المشروع يعد قفزة نوعية بتاريخ العراق بالنسبة للأبنية المدرسية ، لانها صحية من حيث دخول الأوكسجين والضوء، والتبريد والكهرباء وعدد الطلاب والمختبرات.
بالنتيجة وبعد ثلاث سنوات وبعد خروج الوزير الخزاعي لم تنجز مدرسة واحدة من هذا المشروع!
من جهته يؤكد حبيب عبد الحسن الشمري مدير الأبنية المدرسية في حديث لـ"المدى " ان كل مشروع جديد يكون فيه بعض الاخفاقات ،وبسبب رغبتنا بأن يكون المشروع على أعلى درجات الدقة والحداثة في التصميم تأخرنا بفحص المواد وبجلب المستلزمات من خارج العراق، مشددا على ان عدم قدرة دخول الشاحنات الى العراق بسهولة قد عرقلت من انجاز المشروع ،موضحا " كنا نتمنى ان تكون المعامل في العراق والمستلزمات الخاصة بالبناء من الداخل ايضا حتى نستطيع ان نسرع من فترة الانجاز".
كما لم يغفل المدير ذكر الضوابط الادارية والروتين على مستوى المصروفات والتي ساهمت ايضا في تأخر المشروع ، مؤكدا "الوزارة تضغط بشكل مباشر على الشركات وتتخذ كل الإجراءات القانونية بحقهم" .
وكان قد عزا المهندس جاسم حسين المسؤول عن مشروع الابنية المدرسية في المديرية التلكؤ في انجاز البنايات الى تعاقدهم مع شركة لفحص المواد خارج العراق ، وهي تأخرت في الفحوصات ، مشددا على انه سبب خارج عن ارادة ومسؤولية المديرية.
فيما يرمي مدير العقود في دائرة الأبنية المدرسية حسن زيد إبراهيم اللائمة على المقاولين وعلى الشركات في تعطيل المشاريع الخاصة بالأبنية المدرسية ،مشيرا إلى أن الشركة او المقاول الذي يخرق بنود العقد او يتأخر في التنفيذ سيواجه غرامة مالية لا تتجاوز الـ ١٠٪ من قيمة العقد واذا تمادى في خطأه سوف تسحب المقاولة منه وتعطى الى شخص آخر ، مؤكدا "هذا حدث بالفعل مع بعض الشركات والمقاولين حينما اخلوا بشروط العقد سحبت المقاولة منهم وأعطيت إلى شخص آخر".

غرامات ومحاسبة الوزير

في حين أشارت وزارة التربية الى ان المشروع سيتم انجازه خلال الفترة القادمة بعد احداث تغييرات على مستوى الشركة المنفذة.
وليد حسين الناطق باسم الوزارة اكد لـ"المدى " ان التربية قد الغت المناقصة القديمة المقدمة من قبل احدى الشركات، لانها لم تستطع ان تنفذ العقد، موضحا " ان الوزارة تعاقدت مع شركة اخرى لانجاز المشروع.
كما وشدد حسين على ان التربية قد حصلت على غرامات من الشركة القديمة التي تلكأت بالعمل.
بالمقابل طالب عدد من الكتل السياسية بالتحقيق في قضية الابنية المدرسية الحديدية ومحاسبة المقصر في هذا المشروع .
واكد النائب عمار الشبلي وهو عضو لجنة النزاهة البرلمانية الى ان اللجنة تسلمت ملفا خاصا عن هذا المشروع وستقوم بالتحقيق حول هذا الموضوع .
الشبلي وفي اتصال مع (المدى) كشف ان الشركة التي كانت تنفذ المشروع تلكأت في انجازه،لاسيما ان المواد الحديدية التي تنشئ منها البناية قد تعرضت الى التلف، لانها مواد لا تتحمل البقاء طويلا تحت تاثير اشعة الشمس والحرارة ويجب الشروع بالبناء بعد مدة قصيرة من وضع الهياكل الحديدية.
النائب اشار الى ان وزارة التربية في جلسة استماع سابقة اكد وزيرها السابق خضير الخزاعي ان الشركة التي التزمت تنفيذ المشروع هي فوق الشبهات وموثوق بها ،موضحا انه "تم احالة المشروع اليها بشكل مباشر ، ومن ثم عادت بعد شهرين وكشفت الوزارة انها من اسوء الشركات، مؤكدين انهم اخذوا غرامات مالية مقابل سوء عملها ولعدم قدرتها على انجاز المشروع في الوقت المحدد".
لجنة النزاهة البرلمانية تسعى وحسب وصف الشبلي الى مقارنة مبالغ الغرامات مع قيمة المشروع والخسائر التي حلت على الوزارة ، من خلال تكليف مجلس خبراء بالبحث في الموضوع ، مشددا على ان مبلغ الـ٢٥٠ مليونا وهو خطاب الضمان الخاص بالشركة المتلكئة ربما يكون غير كاف كغرامة مالية لاخلالها بشروط العقد.
يشار الى ان موضوع ترشيح الخزاعي لمنصب نائب رئيس الجمهورية تصادم مع قضية مدارس الهياكل الحديدية ، حيث شددت كتلة الاحرار في وقت سابق على عدم تصويتها على المرشح لمنصب نائب رئيس الجمهورية خضير الخزاعي ما لم يتم تشكيل لجنة تحقيقية حول انشاء مدارس من الهياكل الحديدية.
وقالت النائبة مها الدوري في مؤتمر صحفي سابق : " ان كتلة الاحرار لن تصوت للخزاعي ما لم يتم تشكيل لجنة تحقيقية حول المدارس التي بنيت من الهياكل الحديدية، وهناك طلب موقع من ٩٠ نائبا لتشكيل لجنة تحقيقية في هذا الموضوع ".
واضافت انه : " في حال تشكيل هذه اللجنة فان كتلة الاحرار ستنظر في امر ترشيحه، موضوحة ان حصة بغداد من تلك المدارس كانت مئة مدرسة ولم يتم انجازها وبقيت اطلالا حديدية غير مكتملة بحسب تعبيرها ودعت الدوري الى الوقوف على اسباب عدم انجاز تلك المدارس وتجاوز مدة عقد انجازها في وقت تدرس فيه آلاف من الطلبة تحت سقوف مدارس آيلة الى السقوط.
من جانب اخر ذكرت القائمة العراقية أن رفض ترشيح النائب خضير الخزاعي لمنصب نائب رئيس الجمهورية يتعلق بوجود ملفات سابقة تخص عقود المدارس التي بقيت على شكل هياكل حديدية بالرغم من هدر مليارات الدنانير ، مقدرتها بنحو ٢٤٦ مليار دينار صرفت على بناء هياكل حديدية لمدارس لم ترَ النور .
وكان قد اكد خضير الخزاعي خلال تصريح صحفي أن بعض الكتل البرلمانية الكبيرة مازالت تصر على مواقفها برفض ترشيح خضير الخزاعي بسبب تلك الملفات.

نقص الأبنية المدرسية

الجدير بالذكر أن مشكلة نقص البنايات المدرسية تتفاقم عاما بعد عام،فقد اكدت وزارة التربية حاجتها لأكثر من خمسة الاف مدرسة في عموم البلاد لسد النقص الحاصل في عدد البنايات.
حيث اشار وليد حسين الناطق الرسمي باسم الوزارة الى ان التربية تحتاج إلى ٤ مليارات ونصف المليار دولار لبناء ٥٨٠٠ مدرسة في كل محافظات العراق لسد النقص الحاصل في عدد البنايات ، مشددا على ان اعداد الطلاب في تزايد في كل عام، ما يدعو الى الحاجة لـ٦٠٠ مدرسة في كل عام بالاضافة الى العدد السابق الذي يجب ان يتوفر باسرع وقت.
حسين شدد على ان مخرجات التربية اقل بكثير من مدخلاتها حيث ان في العام الماضي دخل الى التربية ٩١٤ الف طالب بينما المخرج هو ١٥٦ الف فرد. وهو عدد حسب وصف حسين يدفعنا الى بناء اكثر من ٦٠٠ مدرسة سنويا. يشار وحسب تقديرات التربية الى أن ستة ملايين ونصف المليون طالب التحقوا في السابع والعشرين من شهر أيلول الماضي بأكثر من ١٩ ألف مدرسة في عموم العراق.
من جانب اخر يذكر أن العراق يضم عددا من المدارس الطينية خاصة في المناطق الجنوبية من البلاد، والتي يقدرها مدير إعلام الوزارة بـ٢٠٠٠ مدرسة تقلصت إلى أعداد قليلة لم يذكرها بالتحديد.
كما أكد اعتماد الكرفانات كحل بديل لنقص الأبنية المدرسية، والتوجه إلى البناء العمودي في أن تضم المدرسة ثلاثة أو أربعة طوابق.
بالمقابل قال حبيب عبد الحسن الشمري مدير الأبنية المدرسية :أن الأسباب الرئيسية لازمة نقص المدارس تعود الى ان خلال ٣ عقود مضت لم تشمل اي مدرسة بالترميم وكذلك لم تبن منذ ١٩٨٥ غير٨٥ مدرسة ومن ثم توقف العمل، حتى بنيت بعض المدارس في عام ٢٠٠٠ ومعظمها هدمت والاخريات لم تعد صالحة .
كما ويوعز المدير العام السبب ايضا الى زيادة العدد السكاني خصوصا وان هذه الزيادة لم يواكبها انشاء مدارس جديدة. مؤكدا ان مشكلة الأبنية المدرسية قد تفاقمت على الوزارة بسبب ان الاخيرة لم تكن في السابق المسؤولة عن البناء وكانت السلطات المحلية في المحافظات هي من تقوم ببناء المدارس، ووزارات الإسكان والبلديات ، ولكن حينما تأسست مديرية الأبنية في سنة ٢٠٠٥ أخذت وعلى حد وصفه على عاتقها بناء الكثير من المدارس وضمن الأراضي التربوية..
من جانب اخر يقدر الشمري حاجة العراق من المدارس الى ٤٥٠٠ مدرسة لكي تنتهي ظاهرة النظام المزدوج ، مرجحا ازدياد هذا العدد وفق ازدياد العدد السكاني .
موضحا في الوقت نفسه ان نسب الانجاز المنخفضة على مستوى البنايات المدرسية تعود الى عدم الاستقرار الحكومي وتعاقب الوزارات دون مشاريع ستراتيجية ، فضلا عن العقبات المالية ،وعدم تخصيص أراض ،و قلة مواد البناء. مؤكدا ان المديرية استطاعت ان تنفق اكثر من ٩٠٪ من الميزانية المخصصة لها في بناء مدارس ، ومع كل الظروف الأمنية وقلة التشريعات بالنسبة لاستحصال الأراضي ، فقد استطاعت المديرية إنشاء أكثر من ٨٠٠ مدرسة خلال السنوات السابقة وقامت بترميم اكثر من ٣٠٠٠ مدرسة.
وفي ما يخص مشكلة الاراضي المخصصة للإنشاء المدارس ، يشدد الشمري على ان الإدارات المحلية في المحافظات لها الصلاحية بشراء الاراضي ، والمديرية اقترحت على المحافظين شراء الأراضي لبناء المدارس في المناطق التي تحتاج الى وجود مدرسة مع توفر مكان مناسب من مجار وماء وغيرها من الخدمات.
من جانب اخر ذك الشمري سبب بدء عمليات الترميم لبعض المدارس مع بداية العام الدراسي راجع الى تأخر الميزانية ، مؤكدا بأن الترميم لا يبدأ مع بداية العام الدراسي ولكن التخصيصات هي التي تعرقل العمل وتجعله يكون في وقت حرج بسبب تأخر الأموال .
يشار الى ان عددا من اولياء الامور قد ابدوا امتعاضهم من قيام الوزارة بترميم البنايات المدرسية في اثناء العام الدراسي ما يجعل الطلبة يدمجون مع غيرهم في مدارس اخرى ، او ينقلون الى بنايات بعيدة.

مدارس الرصافة أكثر تضررا

من جانب آخر كشفت دوائر تربية الرصافة حاجتها إلى ٤٤٠ مدرسة بشكل فوري، حيث اشار مدير تربية الرصافة الثانية احمد بند في حديث مع (المدى) الى ان مديريته تشمل ٧٦٦ مدرسة، كلها بدوام مزدوج ثنائي وثلاثي، وتضم ما يقارب الـ٥٠٠ ألف طالب.
وشدد على حاجة المديرية إلى ٣٠٠ مدرسة وبشكل فوري، مع عجز ٧٠٠ مدرسة سنويا، حتى يكون الدوام أحادي (صباحي فقط)، وبصف دراسي إنموذجي يضم ٢٥ طالبا، في حين أن الصفوف الآن تضم مابين ٦٠- ٧٠ طالبا.
مشيرا إلى: أن عددا من المدارس ضمن حدود تربية الرصافة الثانية أضيف إليها من ٤-٦ فصول بشكل "كرفانات" وهي حوالي عشرين مدرسة، وهو "حل وقتي" كما يصفه "بند" إلى حين بناء مدارس جديدة، مشيرا إلى أن شركة تركية قد عرضت بناء كل المدارس التي تحتاجها البلاد بفترة ٤ سنوات وبمبلغ ٤ مليارات دولار.
كما وأوضح أن كل الطلاب قد قبلوا في المرحلة الأولى الابتدائية ولا مجال لرفض احدهم حتى لو وصل عدد الطلاب في الصف الواحد إلى ١٠٠ طالب، وهذا طبقا لتوجيهات الوزارة التي تعاقب من يقوم بالعكس.
مشيرا في الوقت نفسه الى ان بعض المدارس التي تعرضت لعمليات إرهابية قد أعيد بناؤها في منطقة المدائن وهي سبع مدارس، وفي ما يتعلق بمشروع الأبنية الجاهزة او كما يسمى بالبناء السريع فأن المديرية مشمولة بـ ٢٠ مدرسة لم ينجز اي منها إلى الآن .
فيما اكد حسين علي العبودي، مدير تربية الرصافة الثالثة، في حديثه مع (المدى) أن المديرية تضم ٤٤٢ مدرسة موزعة في ٣٠٢ بناية، بدوام أحادي وثنائي، وقدر العبودي حاجة المديرية بـ١٤٠ مدرسة، محذرا في الوقت نفسه من مغبة التباطؤ في حل مشكلة نقص البنايات لأنها ستتفاقم في كل عام. وان عدد طلاب المدارس في هذا القطاع يصل الى ٣٠٠٠ طالب
وأوضح "العبودي" ان بعض المدارس في أحياء طارق والاورفلي تعمل بنظام الدوام الثلاثي، سيما أن في حي طارق توجد مدرسة واحدة تضم ١٦٠٠ طالب.
وأوضح بأن بعض المدارس توجد فيها صفوف إنموذجية لا يتعدى طلابها الـ ٣٠ طالبا ، في حين ان هناك مناطق اخرى مثل منطقة حي طارق لا توجد فيها غير مدرسة واحدة بواقع ١٣٠٠ طالب لثلاثة دوامات وذلك سيكون نحو ٦٠ طالباً في الصف الواحد.
موضحا ان نسب الانجاز والترميم للمدارس وصلت الى نحو ٣٦٩ مدرسة خلال خمس سنوات ، والإنشاء المنجز خلال الفترة نفسها ٤٧ مدرسة ، وقيد الإنشاء ٤٤ مدرسة اما المدارس المشمولة بالترميم وقيد العمل فيها فهي ٧ مدارس . كاشفا وجود ٢٦ مدرسة آيلة للسقوط ولا يوجد حل الا بهدمها.
ومن ضمن المشاكل التي تعانيها المديرية في ما يتعلق بالأبنية المدرسية يعود الى توقف بعض الإنشاءات ،حيث جمد انشاء ٣١ مدرسة كانت ضمن عمل واختصاصات مجلس المحافظة السابق ووضعوا فيها الصحيات فقط وتركوها دون إكمالها، كما ان هناك ٢٤ مدرسة ضمن اختصاصات محافظة بغداد أيضاً تركت من دون ان يكمل إنشاؤها . وأوضح أن بعض المدارس قد تم تسليم المبالغ المطلوبة منها الى المقاولين ولكن لم يكملوا العمل فيها ، وبعض المدارس لم يكن للمديرية علم بالعمل فيها بل تفاجأت المديرية بأن المحافظة ومجلس المحافظة جلبوا العمال وشرعوا بالعمل فيها دون علم مسبق للمديرية . بينما مشروع البناء الجاهز (السريع) فالمديرية مشمولة ب ١٨ مدرسة لم تنجز اي واحدة منها .
فيما كشفت عدد من المحافظات حاجتها إلى مدارس إضافية ، مقدرة حاجة كل محافظة إلى مئات من الأبنية، ومؤكدة في الوقت نفسه أن النقص الحاصل في الأبنية يعيق التطور العلمي والمسيرة التعليمية.
من جانب آخر ذكرت نسرين هادي جواد عضو لجنة التربية والتعليم في مجلس المحافظة لـ(المدى) أن وجود الأبنية المدرسية في وزارة التربية حلقة زائدة ولا تساهم في حل مشكلة الأبنية المدرسية ولكن على العكس وجودها يفاقم الوضع كما ذكرت أن هذه المديرية تعرقل العمل ، وترى ان حل المشكلة يكمن في ان تتبنى جهة مستقلة غير مرتبطة بوزارة وتعمل وتنسق مع الوزارات الأخرى المختصة مثل وزارة التربية والإسكان وغيرها.
من جهتهم يطالب مواطنون وأولياء الأمور الحكومة والجهات المختصة بحل مشكلة الأبنية المدرسية عبر الاستثمار، بدورها اكدت هيئة استثمار بغداد وجود مقترحات وأفكار حول استثمار قطاع التربية عبر إنشاء مدارس إنموذجية وحديثة ، وأضافت الدائرة الاعلامية بالهيئة في اتصال مع (المدى) بأن الهيئة مستعدة لتقديم العروض الخاصة بالأبنية المدرسية عندما تتوفر المطالبات بالاستثمار.مشيرة الى ان قضية استثمار المدارس قد أصبحت أمراً اعتياديا خصوصا بعد انتشار المدارس الأهلية ولكن ما يعيق الاستثمار في هذا الجانب هو عدم التنسيق مع الجهات المختصة وصعوبة الحصول على الأراضي المخصصة للبناء.
الجدير بالذكر كانت قد أعلنت هيئة النزاهة،في وقت سابق، عن دراسة أجرتها تظهر وجود عدد كبير من مدارس شرق بغداد يكون فيها الدوام مزدوجا أو بثلاث وجبات، مبينة أن أكثر من ٩٠٪ من المدارس قديمة وتعاني الإهمال المستمر، إضافة إلى استئجار عدد من الدور السكنية واتخاذها كأبنية مدرسية.
وقال بيان أصدرته الهيئة أن "هيئة النزاهة أجرت دراسة شملت مناطق الكمالية والشماعية والفضيلية والعبيدي والمعامل وقرية السعادة والكرامة التي يتجاوز عدد سكانها (٨٥٠,٠٠٠) الف مواطن"، مبينا أن "الدراسة أظهرت أن هذه المناطق تشكل نسبة الطلبة بين سكانها أكثر من ١٥٪ وتشغل (١٤٩) مدرسة ابتدائية وثانوية (٨٢) بناية مدرسية تعمل ١٤٠ منها بوجبتين، فيما تعمل تسع مدارس بدوام ثلاثي بواقع ثلاث ساعات تعليمية لكل منها، كما وصل عدد الطلاب في أحد الصفوف إلى ٧٠ وهو أكثر من ضعف العدد الإنموذجي للتلاميذ".
وأضاف البيان أن "الدراسة أظهرت أيضا أن ٣٤٤١ معلما ومدرسا يعمل في تلك المدارس وهو رقم يقل عن عدد الملاك الفعلي بـ (٢٢٠)"، مشيرا إلى أن "٩٠٪ من أبنية المدارس قديمة وتعاني الإهمال المستمر ورداءة الخدمات الصحية وتفتقر إلى الماء الصالح للشرب والمرافق الصحية والكهرباء، فضلا عن ارتفاع منسوب المياه الجوفية، وهناك مدرسة تضم ١٤٠٠ طالب ولا يوجد فيها (حمّام)".
وأشار البيان إلى أن "الأثاث في المدارس قديم ووصل إلى حد الاندثار وقد تم تجهيزها حديثا بأثاث من نوعية رديئة"، لافتا إلى أن "أكوام النفايات تتكدس حول تلك المدارس مما يسبب انتقال الأمراض للطلبة الذين يتولون عملية تنظيف صفوفهم لقلة الكادر الخدمي واقتصاره على عامل أو اثنين من كبار السن".
وأوضح أنه "رغم الزيادة المستمرة في عدد الطلبة إلا أن المنطقة لم تشهد بناء أي مدرسة منذ ربع قرن وهي الان بحاجة إلى بناء ٢٠٠ مدرسة لتغيير الواقع التعليمي"، مؤكدا "تأجير ثلاثة منازل سكنية بمبلغ ٧٢ مليون دينار لتكون مدارس في محاولة لسد جزء يسير من النقص الحاصل في عدد المدارس التي لم تتجاوز عملية إعادة ترميم شمل بعضها طلاء الجدران فقط".
يذكر أن العراق يعاني ومنذ ثمانينات القرن الماضي من قلة المدارس للمراحل الابتدائية والمتوسطة والإعدادية، إضافة إلى وجود مئات المدارس الطينية التي تنتشر في الأرياف والمناطق النائية في البلاد، مما جعل أكثر المدارس الموجودة تتبنى الدوام الثنائي والثلاثي في مسعى غير مجد لحل المشكلة.

■ النزاهة البرلمانية: الوزارة أحالت المشروع إلى شركة سيّئة ... والهياكل تعرضت للتلف

■ التربية: تعاقدنا مع جهة جديدة.. والشركة المتلكئة غرّمت بمبالغ مالية